

وزير المالية في تصريحات صحفية:

قريبا الانتهاء من تعديلات قانون ضريبة المبيعات لتطبيق القيمة المضافة بالكامل

رفع حد التسجيل إلي 500 ألف جنيه والتوسع في خصم الضرائب المسددة علي مدخلات الانتاج

التعديلات تسهم في زيادة تنافسية منتجاتنا وضبط السوق المحلية ودمج الاقتصاد غير الرسمي

ألف جائزة شهريا بكل محافظة وجائزة سنوية بـ 5 ملايين الجنيهات لتشجيع المواطنين علي طلب الفواتير

قائمة بالسلع والخدمات ذات البعد الاجتماعي المعفاة من الضريبة حماية للفئات الأولى بالرعاية

أكد هاني قدرتي دميان وزير المالية قرب الانتهاء من مشروع تعديلات قانون الضريبة العامة علي المبيعات التي تستهدف التطبيق الكامل لنظام الضريبة علي القيمة المضافة، مشيرا إلي إن وزارة المالية ستضع نصوص تلك التعديلات علي موقعها الالكتروني لاستكمال الحوار المجتمعي الذي بدأته بالفعل منذ فترة حولها.

وقال الوزير في تصريحات صحفية إن حرص الوزارة علي خروج هذه التعديلات وسط توافق تام بشأنها مع الجهات المعنية هو ما تسبب في تأخير إصدارها حيث كانت تأمل الوزارة في الانتهاء منها وتطبيقها خلال أول شهرين من العام المالي الحالي.

وحول ملامح التعديلات المقترحة أوضح الوزير أنها تتمثل في رفع قيمة حد التسجيل بضريبة المبيعات إلي 500 ألف جنيه بدلا من 54 ألفا حاليا للنشاط الصناعي و150 ألفا للنشاط التجاري، إلي جانب التوسع في نظام خصم مدخلات الإنتاج بالكامل من الضريبة تخفيفا للعبء الضريبي علي المستهلك مع توحيد السعر العام للضريبة وقصر الإعفاءات علي السلع والخدمات ذات البعد الاجتماعي والمرتبطة بالفئات الأولى بالرعاية.

وأضاف انه سيتم أيضا وضع ضريبة مقطوعة علي الفواتير حتي يتساوي الأعباء بين المسجل وغير المسجل بالمنظومة، وهذه الضريبة المقطوعة مطبقة بجميع دول العالم التي تطبق نظام ضريبة علي الاستهلاك حيث تساعد في ضبط السوق لان المصنع والموزع مسجل والتاجر قد يكون غير مسجل.

وأشار إلي إن مصر تطبق بالفعل نظام الضريبة علي القيمة المضافة ولكن بصورة جزئيا ومع التعديلات المقترحة سيكتمل التطبيق بحيث تشمل الضريبة مختلف السلع والخدمات ما عدا قائمة محددة بالإعفاءات.

وأضاف الوزير إن التعديلات ستبقي علي العبء الضريبي المنخفض لبعض السلع الغذائية والصناعات الغذائية كما هو دون تغيير مع استمرار إعفاء معظمها من الضريبة حماية لمحدودي الدخل، كما سيتم الاحتفاظ أيضا بالمستويات الحالية لضريبة المبيعات علي السيارات بسعاتها المختلفة، وستخضع الصادرات لسعر ضريبة صفر كما هو الحال حاليا.

وقال الوزير إن هناك سلع لها طبيعة خاصة وتخضع لسعر ضريبي محدد طبقا بجدول مصاحب للقانون ونظرا لأهمية تلك السلع والحصيلة المحققة منها فقد ركزنا عليها في الحوار المجتمعي الذي تم إجراءه وشمل عدة جلسات حوار سواء مع اتحاد الصناعات أو الغرف التجارية أو ممثلين لبعض منتجي ومصنعي تلك السلع، كما شمل الحوار مجموعة عمل وزارية اجتمعت بصورة مكثفة خلال الفترة الأخيرة لتحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعديلات الضريبية المقترحة.

وأضاف الوزير إن المناقشات انتهت إلي إن التعديلات المقترحة ستسهم بصورة واضحة في دعم العملية الإنتاجية في مصر وتشجيع النشاط الصناعي لان المنتج المصري سيخضع لذات المعاملة الضريبية التي يخضع لها نظيره في الخارج وهي السماح له بخصم الضريبة السابق سداها في المراحل السابقة سواء كانت ضريبة علي المدخلات المباشرة أو غير المباشرة وهو ما سيسهم في زيادة الميزة التنافسية لمنتجاتنا المصرية.

وأوضح ان الجانب الثاني لأثر التعديلات إن الحكومة تتوقع أن ينتج عن تطبيقها زيادة محدودة للغاية في الأسعار عدا السلع الغذائية التي ستستمر معاملتها الضريبية كما هي دون اي تغيير، وهذه الزيادة قد تتراوح بين نصف في المائة و2.5% وذلك لمرة واحدة وبالتالي فلن يشعر بها المواطن.

وقال الوزير إن الحكومة ستتخذ جميع الإجراءات الاجتماعية لتعويض المجتمع وبعده أشكال منها برنامج التحويلات النقدية المباشرة لدعم الفئات الأكثر فقرا،.

وأكد الوزير أهمية تلك التعديلات التي ستحقق عدة أهداف أهمها زيادة تنافسية منتجاتنا داخليا وخارجيا بجانب تحقيقها لحصيلة ضريبية أفضل علي النشاط الاقتصادي لأنه سيصاحب تطبيق هذه التعديلات تعديلات تشريعية سواء في الحوافز المقدمة للالتزام بالقانون أو في العقوبات التي تستهدف منع تداول اي سلعة أو تقديم إي خدمة بدون فواتير وهو ما يعني انه سيكون هناك انتظام أفضل في السوق من ناحية السيطرة علي قسم كبير من الاقتصاد غير الرسمي وبذلك يتم دمجها في الاقتصاد الرسمي بجانب ما سيتم اتخاذه من إجراءات اجتماعية لحماية الفئات الأولى بالرعاية.

وكشف الوزير عن تواصل مستمر مع اتحاد الصناعات والغرف التجارية لضبط المنظومة الجديدة لضريبة المبيعات حيث ستتخذ هذه الجهات غير الحكومية إجراءات لمساندة المنظومة بجانب التشريعات التحفيزية والعقابية التي ستتخذها الدولة.

وأشار الوزير إلي إن من الحوافز التي ستقدمها الدولة لتشجيع المواطنين علي إصدار الفواتير والمطالبة بها انه سيتم خصم قيمة الضرائب المسددة علي المشتريات تصل إلي 5% من قيمة السلع المشتراة و15% للخدمات بشرط تقديم فواتير ضريبية بهذه المشتريات كما سننظم سحب شهري علي مستوي كل محافظات الجمهورية وسنخصص لكل محافظة عدد كبير من الجوائز ولعدد كبير من مواطنيها يصل إلي ألف مواطن إلي جانب إجراء سحب سنوي علي جائزة قد تصل قيمتها إلي 5 ملايين جنيه.